

## 4

علي عودة

إضافة إلى استحالة استمرار النموذج المصرفي اللبناني الذي ساد خلال العقود الثلاثة الماضية، وضرورة إعادة هيكلة المصارف، يجب إعادة النظر بدورها التمويلي في خدمة الاقتصاد عبر تحويل ما تبقى من الودائع القابلة للإقراض إلى تمويل القطاعات الإنتاجية الدافعة للنمو والمولدة لفرص عمل والمساعدة على تخفيف عجززي الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و/أو خفض الواردات.

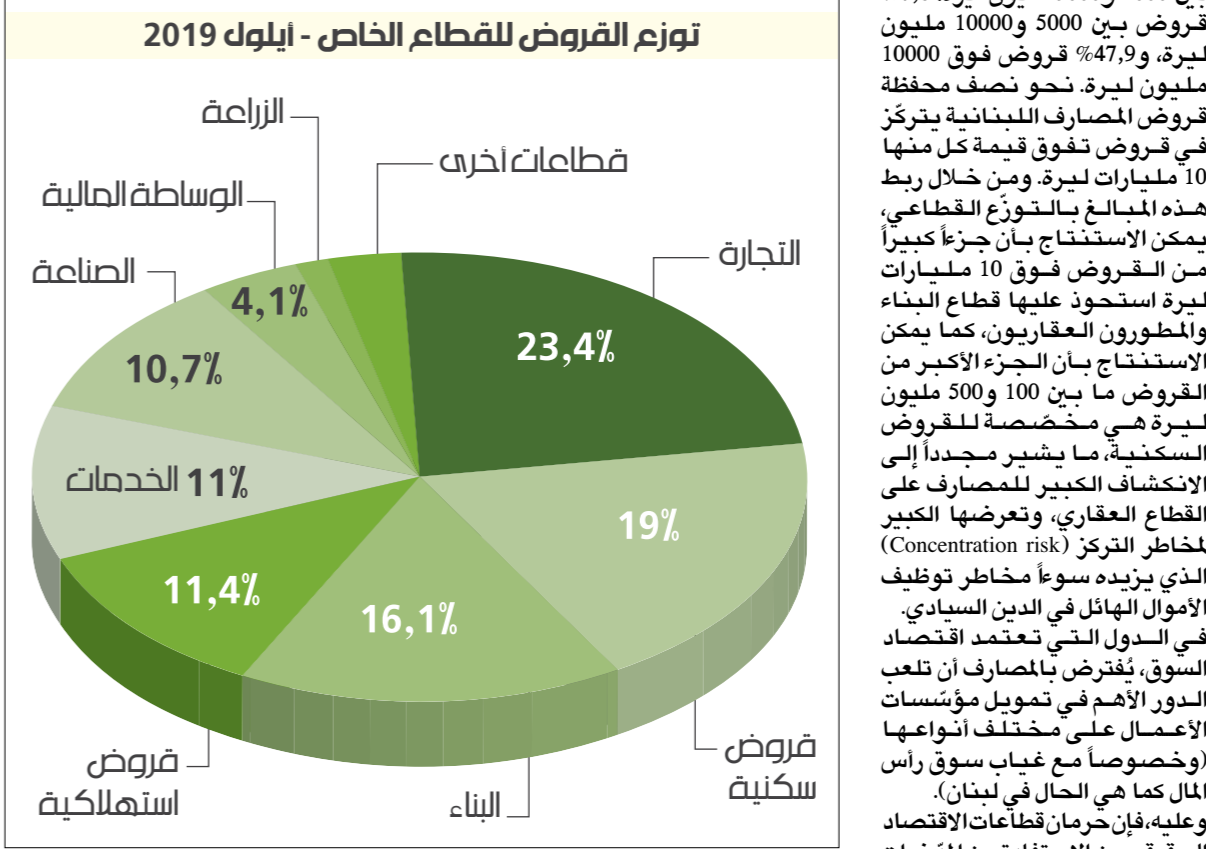
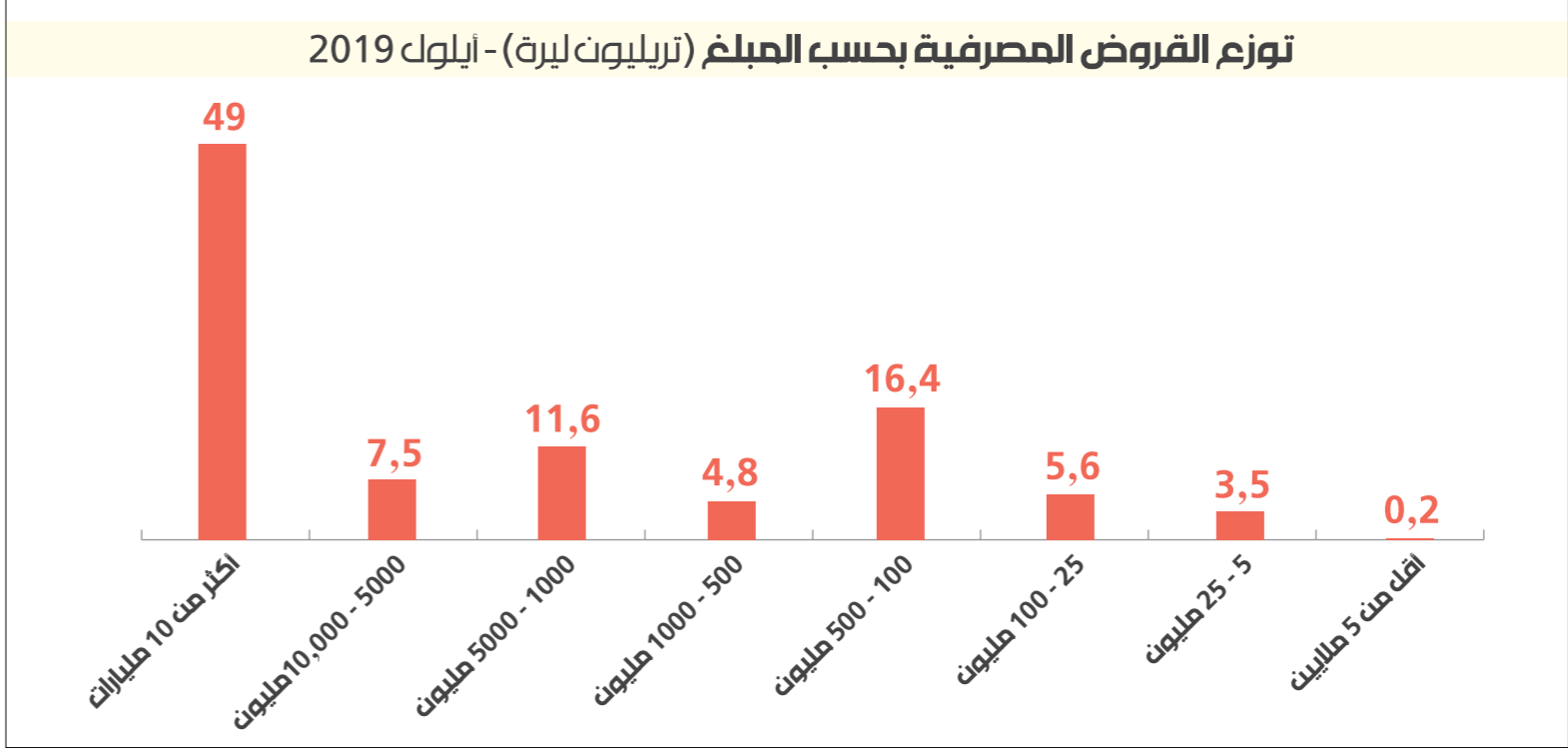
والتمويل التي اعتمدها المصرف اللبنانية خلال العقود الثلاثة الماضية لا تنطبق عليها أسس الوساطة المالية التي نشأت من أجلها. يفترض أن تكون المصارف قناة لتحويل المدّخرات إلى تمويل للاقتصاد، وبشكل أساسي تمويل للاستثمار، لا أن يكون يكون تمويلاً مفرطاً لعجز الموازنة

وتمويل الاستهلاك والقطاعات الريعية. تشير البيانات المجمعة للقطاع المصرفي إلى أن المصارف اللبنانية استثمرت في نهاية عام 2019 نحو 43000 مليار ليرة في سندات الخزينة، وأودعت لدى مصرف لبنان 179870 مليار ليرة. وبحسب بيانات أيلول 2019 (هذه أحر البيانات المتوفرة) فإن مجمل الائتمان للقطاع الخاص بلغ 98610 مليار ليرة توزّع على النحو الآتي: 23090 مليار ليرة لقطاع التجارة، و29970 مليار ليرة للأفراد (منها 18780 مليار ليرة قروض سكنية والباقي قروض استهلاكية)، 15910 مليارات ليرة لقطاع البناء، 10870 مليار ليرة لقطاع الخدمات (منها 2340 مليار ليرة للفنادق والمطاعم)، 10520 مليار ليرة لقطاع الصناعة، المخاطر التركّز (Concentration risk) الذي يزيد سوءاً مخاطر توظيف 1240 مليار ليرة للزراعة، و2940 مليار ليرة لقطاعات أخرى.

هكذا، يظهر أن المصارف مؤلّت استهلاك الأفراد بمبلغ 11200 مليار ليرة، مقابل 11760 مليار ليرة لقطاعي الصناعة والزراعة مجتمعين. هذا هو النموذج التمويلي الذي اعتمده المصارف اللبنانية منذ ثلاثين عاماً، والذي سعى في تمويل عجز الموازنة، حتى تمويل الاستهلاك (المستخد بشكل كبير إلى الأستيراد). تناقصت المصارف على ابتكار وتقديم قروض استهلاكية (ومنها قروض السفر وقروض الجيمبل)، بدلاً من التناقص على تمويل الاقتصاد الحقيقي. كما أدى عدم التزامها بتعاميم مصرف لبنان، بالنسبة إلى التمويل العقاري، إلى اكتشافها على هذا القطاع بشكل كبير بلغ 34690 مليار ليرة، أي 35,2% من مجمل محفظة القروض، وهذا الرقم يشمل قروض الإسكان والقروض للمطورين العقاريين وهو ما أدى إلى تركّز قطاع كبير في المحفظة التمويلية للمصارف.

توجد مشكلة ثانية في تدرّج الائتمان للقطاع الخاص، تتمثّل في الانحراف بالنسبة إلى حجم القروض وتركّز جزء كبير منها في القروض الكبيرة. بحسب البيانات المتوفرة، فإن: 0,23% من القروض هي بمبالغ أقل من 5 ملايين ليرة، 3,6% قروض بين 5 و25 مليون ليرة، 5,7% قروض بين 25 و100 مليون ليرة، 16,6% قروض بين 100 و500 مليون ليرة، 4,8% قروض بين 500 و1000 مليون ليرة، 11,7% قروض

## تصويب النموذج التمويلي



في الاقتصاد الوطني. ذلك اضطر لبنان إلى أن يستورد حاجاته من المواد الغذائية والصناعية بشكل متزايد. إن زيادة التمويل لهذين القطاعين، سيزيد قدرة المنشآت الزراعية والصناعية على زيادة الاستثمار والتوسع وزيادة الإنتاج، ما سيؤدّي إلى خفض الاستيراد

● ●

**لا يمكن مطلقاً استمرار بنموذج يستورد معدّات صناعية بقيمة 250 مليون دولار مقابل استيراد مليوناً**

تُظهر بيانات الجمارك، أن لبنان استورد خلال عام 2019 منتجات غذائية بقيمة 3112 مليون دولار و25,9%، وجاء لبنان بعد عدد كبير من الدول العربية من ضمنها على سبيل المثال، الضفة الغربية وقطاع غزة التي سجلت نسبة 24,2%.

عكست هذه السياسات التمويلية حرميناً من تطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية كالصناعة والزراعة ما أدى إلى تراجعهما وضورهما وانخفاض مساهمتهما

عجز الميزان التجاري البالغ 15508 ملايين دولار، وتحديدًا، مثل العجز بين صادرات وواردات الحبوب ومنتجات الألبان والبيض 4% من مجمل العجز التجاري في عام 2019.

**ثانياً، قطاع الصناعة**

الصناعة الصيدلانية: استورد لبنان خلال 2019 بما قيمته 1242 مليون دولار من منتجات الصيدلة، منها 795 مليون دولار أدوية. وشكّل العجز بين صادرات واردات منتجات الصيدلة ما نسبته 7,6% من مجمل العجز التجاري، والعجز بين صادرات وواردات الأدوية نسبة 4,8% من مجمل عجز الميزان التجاري.

صناعة النياب: استورد لبنان خلال 2019 البسة وأحذية بقيمة 519 مليون دولار، وقد شكّل العجز بين صادرات وواردات الألبسة نسبة 3,1% من مجمل العجز التجاري لعام 2019.

صناعة المجوهرات: استورد لبنان خلال 2019 معادن ثمينة بقيمة 931 مليون دولار، وصنّر ما قيمته 1455 مليون دولار، محققاً فائضاً بقيمة 524 مليون دولار. وقد مثلت صادرات المعادن الثمينة 39% من مجمل صادرات لبنان، وهو ما يدل على القدرة التنافسية الكبيرة للبنان في هذا القطاع والأفاق الهائلة له.

لا يمكن مطلقاً الاستمرار بالنموذجين الاقتصادي والتمويلي الذين أدّى مثلاً إلى استيراد معدات صناعية بنحو 250 مليون دولار خلال عام 2019 مقابل قيمة استيراد سيارات أجنبية بقيمة 772 مليون دولار، فالقطاع اللبناني ليس بحاجة إلى مزيد من القروض للقطاع الخاص (المقيم)، إذ بلغ مجمل القروض القديمة له 66200 مليار ليرة أي 83% من حجم الاقتصاد، وكأمية يستطيع لبنان نقل تجارب الغير في إقامة الحكومة الإلكترونية، إلا أن الأمر لم يحصل بل لم تتقدّم أي اتجاه لمقارنته بشكل شامل وواضح.

وإذاً عملاّت اجنبية. وفي حال لم يتحقق هذا الأمر، يتوجب على الحكومة ومصرف لبنان أن تكون قادرة على استيعاب الكمّ الهائل من الضغط لتكون بمثابة مساعدا لمسار العمل من المنزل. الشبكة القائمة في لبنان لا تؤدّي مثل هذه الوظيفة وتفتقر لظروف المصارف المركزية المصري بإجبار المصارف المصرية على تخصيص 20% من قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

#### الأمجد سلامة

عندما أعلنت الصين أن فيروس «كورونا» أصبح في مرحلة الانتشار الوبائي، تعرّض العالم لصدمة. لم تكن اجتماعية أو صحّية، بل اقتصادية لم تظهر عوارضها في أسواق المال (التي يحرص معظم الاقتصاديين على تتبع حركتها لتتخصيص الوضع الاقتصادي) بل ظهرت في القدرة على تأمين السلع في الأسواق الاستهلاكية. فجأة خرجت شركات عالمية عملاقة، في كل القطاعات الإنتاجية تقريباً، لتعلن عدم قدرتها على تغطية حاجات الأسواق بسبب إجراءات الإغلاق التي اتخذتها الدولة الصينية للحدّ من انتشار الفيروس.

يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أوكتد) أن انخفاض الإنتاج في الصين بلغ 2% حتى نهاية شباط وأدى إلى خسائر في سلاسل القيمة على امتداد العالم تُقدّر بنحو 50 مليار دولار (سلسلة القيمة هي مراحل إضافة القيمة إلى القيمة الأساسية للسلع المستخدمة في عمليات الإنتاج). ويوضح التقرير أن أكثر القطاعات المتضررة حول العالم هي صناعات السيارات والألات الدقيقة والإلكترونيات ومعدّات الاتصالات، وأن هذه القطاعات قد تتفاقم إذا تحوّل «كورونا» إلى وباء عالمي (التقرير نُشر قبل إعلانه جائزة عالمية) أو لم تجد الشركات مصادر أخرى من خارج الصين (تركيز التقرير على هذه القطاعات متصل بتشخيصه للخسائر من ناحية القيمة المضافة التي لا يمكن مقارنتها بالخسائر المتوقعة لقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية الرخيصة).

تراجع التصنيع VS طريق العودة إلى راس المال، أي أصبح بإمكانها مقارنتها بالخسائر المتوقعة لقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية.

تراجع التصنيع VS طريق العودة إلى راس المال، أي أصبح بإمكانها مقارنتها بالخسائر المتوقعة لقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية.

صعود الصين إلى موقع القوّة التجاري.

**ماهر حسين**

من احتواء المرض إلى الانتشار ثم إقرار الحكومة التبعيّة العامة ومنع التجمعات... مسار قاد نحو العمل من المنزل. لا أحد يستطيع انتقاد القرار أو الوقوف ضده، لكنه يفرض علينا أن نستشرف واقعنا المتساوي، فالعمل من المنزل في ظلّ هذا الواقع لا يمكن أن يكون خياراً عملياً، وتحويله إلى المؤسسات عن بعد، يحتاج إلى عناصر أساسية ليكون عملاً منجزاً من أهمّها:

- الأجدى أن تكون لدى الدولة حكومة إلكترونية أقامت الربط الإلكتروني مع كل مناحي الخدمة العامة ومع كل مواطن أو مقيم أو زائر، ليستطيع كل واحد إنجاز حاجته عن بُعد بواسطة التواصل الإلكتروني. كانت العقود الماضية مناسبة وكأمية ليستطيع لبنان نقل تجارب الغير في إقامة الحكومة الإلكترونية، إلا أن الأمر لم يحصل بل لم تتقدّم أي اتجاه لمقارنته بشكل شامل وواضح.

لكي يستقيم العمل من المنزل يجب على الأقلّ أن تتوافر شبكة إنترنت قادرة على استيعاب الكمّ الهائل من الضغط لتكون بمثابة مساعدا لمسار العمل من المنزل. الشبكة القائمة في لبنان لا تؤدّي مثل هذه الوظيفة وتفتقر لظروف المصارف المركزية المصري بإجبار المصارف المصرية على تخصيص 20% من قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تسهيل هذه العملية خلال إدارة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، فأصبحت علاقة الإنتاج بين الشركات الأميركية وازدهار وشركائها في الخارج علاقة طردية بدلاً من أن تكون جاذبة؛ علاقة تستبدل الصناعة في أميركا بدلاً من أن تكملها. وساعد تطوّر التكنولوجيا في تسريع هذه العملية، فأصبح التواصل بين المراكز المنتشرة جغرافياً أسهل، وفي المراحل الخالية أصبحت مركزاً للاستثمار عالي الربحيّة.

وقد ساهمت عملية «التراجع التصنيعي» في توسيع هوة الدخل بين الطبقات الاجتماعية في الولايات المتحدة، فانخفضت فاتورة الأجور

● ●

● ●

تسهيل هذه العملية خلال إدارة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، فأصبحت علاقة الإنتاج بين الشركات الأميركية وازدهار وشركائها في الخارج علاقة طردية بدلاً من أن تكون جاذبة؛ علاقة تستبدل الصناعة في أميركا بدلاً من أن تكملها. وساعد تطوّر التكنولوجيا في تسريع هذه العملية، فأصبح التواصل بين المراكز المنتشرة جغرافياً أسهل، وفي المراحل الخالية أصبحت مركزاً للاستثمار عالي الربحيّة.

## تراجع التصنيع = إفقار الطبقات العاملة

المتدني، وطلقة صغيرة جداً من العمال ذوي الأجور المرتفعة، بينما اخفقت تقريبا الطبقة الوسطى التي انتجها قطاع التصنيع في البلاد.

واليوم هذا الواقع أصبح أكثر وضوحا في الولايات المتحدة فضلا عن سباده في عدد كبير من الدول الصناعية الغربية أيضاً. فقد سيطرت على سوق العمل الوظائف متدنية الأجر في القطاعات الخدمائية، بينما يفاخر السياسيون بأنّ نسب البطالة منخفضة. وفي الحقيقة هي منخفضة على حساب تدمير الطبقة الوسطى وزيادة الانقسامات والفرز الطبقي في المجتمع.

في هذا الإطار بات يستحيل إحياء قطاعات صناعية محلية من دون الأخذ في الاعتبار أن التفكير المنهج الذي جرى لبنائها التحتية غير قابل للإلغاء العودة إلى ما كان قد مضى بكسرة زر.

إعادة إحياء هذه القطاعات الصناعية يحتاج إلى بنى تحتية اقتصادية وخدمائية واجتماعية تشكل المركز الأساسي لبناء صناعات تساهم في إصلاح سوق العمل وإعادة تشكيل الطبقة الوسطى. فالبنيانيون عانوا بشكل مباشر من سياسات التدمير المنهج لهذه الطبقة الوسطى، ويجب أن يضغفوا ويرفعوا الصوت عالياً لفرص نموذج اقتصادي يتيح لهم الطموح بأن يجري تصحيح البناء الاجتماعي والتكوين الطبقي. لا يستقيم إلا بتصحيح الأ بنّ تأخذ الطبقة الوسطى دورها الطبيعي في التركيبة الاجتماعية. وعندما يمكن حماية البلد من تزيف الدولة ونضعن الشباب فرص عمل محترمة تناسب تحصيلهم العلمي. لا يجب أن نتوههم أنّنا قد نصنع على مستوى الصين، كمّاً أو نوعاً، ولكن من حقّ لبنان الأمل بنموذج يعيد التوازن

والمّا تكون الإنتاجية المحلية في خدمة نخبة اقتصادية اسهمت في الوصول إلى النهياف الاقتصادي. والآن نسمح لبننة النموذج المنهار إيهائنا بأن صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

## 5

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

## العمل من المنزل: احتمالات النجاح والفشل

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

**ماهر حسين**

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.

صقوف الطبقة الوسطى.